

الثلثون والمتناقض

عند

أدعياء السلفية

في

حكم الانتخابات

إياك والتلون في الدين

قال حذيفة رضي الله عنه: فإن الضلالة حق الضلالة أن تعرف ما كنت تذكر، وتذكر ما كنت تعرف، وإياك والتلون في الدين، فإن دين الله واحد.

قال أحمد فريد في مقدمة كتابه "وقفات تربوية مع السيرة النبوية": "ولعل تجربة الجزائر خير شاهد على أنه (طريق البرلمان و السياسة) طريق مسدود لا يوصل إلى المقصود، ثم هو كذلك لم يسلكه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام¹". ثم أكد هذا المعنى وهو يشرح موقف رفض النبي صلى الله عليه وسلم عروض عتبة بن ربيعة عليه من ملك و سلطان، فبين "أن هذا المسلك ثمنه باهظ وهو المداهنة في قضية التوحيد أخطر قضية في الدين".

قال عبد المنعم السحاط في محاضرة له بعنوان "لماذا نقاطع الانتخابات" حيث قال: هذه الوسيلة (الانتخابات) وسيلة غير شرعية أصلاً .. النظام الإسلامي يخالف النظام الديمقراطي تماماً .. الشورى لا تلزم تكون أحزاب بل لا يجب ولا يجوز، كل كتب العقيدة تنص على التحذير من الفرقة.

لماذا نعطي الدنية في ديننا، لماذا نلقح إسلامنا بكلام غيرنا² .. الشرعية التي ستطبق من خلال هذا الاعتراف - أي بالديمقراطية والانتخابات وما يصاحبهما من مخالفات شرعية³ - ليست هي الشرعية! كل إنسان في النهاية سيخاسب هل استفرغ وسعه في البحث عن الحق أم لا .. ستتكشف الأمور عند الله تبارك وتعالى). "انتهى كلام م. الشحات، ومنه نعرف هل مقاطعة الانتخابات كان (فقط) أمراً مصلحياً أم شرعياً عقائدياً. وهل يمكن إقامة ديمقراطية مقيدة بالشرعية.

في كتاب "الديمقراطية في الميزان" للسعيد عبد العظيم وضع فصلاً أسماه "حكم الانضمام للأحزاب وبدعة تقسيم الناس إلى مؤيدين ومعارضين". يقول فيه: "وهذه الأحزاب بدعة منكورة، فالانضمام إلى حزب من هذه الأحزاب هو في نفسه بدعة لا يقرها الشرع (أي لا ينطبق عليه حكم الوسائل كما يظن البعض). فكيف إذا انضم إلى ذلك عدم تمسك رؤساء الحزب بالدين واتخاذهم الدين طريقاً لنيل أغراضهم ومطلوبهم؟!!!!، ولا شك أن من يمشى في ركاب هؤلاء ويهتف بحياتهم ويضحى بنفسه وماله في سبيل حزبهم يصدق عليه أنه

¹ الطريق الذي لم يسلكه الأنبياء لا يجوز لأحد أن يسلكه بحجة المصلحة أو فقه الواقع كما يقول الجهلاء.

² مثل قولهم الآن الديمقراطية في إطار مرجعية الشريعة.

³ مثل القول بترشيح المرأة و التصاري.

باع آخرته بدنيا غيره، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ غَنِيَةٍ يُغَضِبَ لِغَضَبِهَا أَوْ يَدْعُو إِلَى غَضَبِهَا أَوْ يَتَّبِعُ غَضَبَهَا فَيُقْتَلْ قَتْلَةً جَاهِلِيَّةً) [رواه مسلم].

"فترديد كلمات كالديمقراطية فيه تزويض للعقول بقبول الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وقد أمرنا بمخالفة أهل الباطل والابتعاد عن آرائهم الزائفة" كتحذير رب العزة جل وعلا من النطق بكلمة "راعنا" بالرغم من اختلاف المقصود". (سعيد عبد العظيم؛ كتاب الديمقراطية في الميزان/ فصل الديمقراطية).

وفي خاتمة كتابه يقول: "وقد أمرنا أن نسمي الأشياء باسمها فالديمقراطية والإستراتيجية مناهج وثنية كفرية، لا يصح إضافتها للإسلام، ولا يصح ذكرها (إلا على سبيل إبطالها ودحض مفترياتها وشبهاتها).

في محاضرة بعنوان "حول دخول البرلمان" يقول **محمد إسماعيل المقداد**: "هل الانتماء لمجلس الشعب يمس عقيدة المسلم ويقدح في الإيمان أم لا يمسه؟ معلوم أن الذي يدخل المجلس لابد أولاً أن يقسم على ولانه للدستور والمجلس والوحدة الوطنية وكل هذه الأشياء .. لابد أن يخلع على عتبة المجلس قضية الولاء والبراء .. فلا يوجد إجراء أشد من التشريع من دون الله .. مبدأ الحزبية بين الجماعات الإسلامية مبدأ مرفوض .. ثم بين كيف أنها (الحزبية) صناعة فرعونية .. ثم قال: "الإسلام ضد فكرة الحزبية .. لابد من إغلاق أي طريق يؤدي تحاكم الطاغوت (يعنى القبول بالبرلمان والديمقراطية .. مبدأ التصريت لتحكيم التشريعية أمر سرغوسي .. من السليبيات في هذا الجانب الإنسان يدخل في هذا المجال ولا يتلون إلا من رحم الله" .. ثم استدلل على عدم المشاركة في البرلمانات والانتخابات بكلام محمد قطب في كتابه واقعنا المماصر/ فصل منهج الحركة: فكيف يجوز للمسلم الذي يأمره دينه بالتحاكم إلى شريعة الله وأخذاها دون سواها، والذي يقول له دينه إن كل حكم غير حكم الله هو حكم جاهلي، لا يجوز قبوله، ولا الرضى عنه. ولا المشاركة فيه. كيف يجوز له أن يشارك في المجلس الذي يشرع بغير ما أنزل الله

يقول **محمد إسماعيل المقداد** معلقاً على انتخابات 2005 في محاضرة بعنوان "السلفيون والانتخابات": "والإسلام يرفض الديمقراطية تماماً باعتبارها لا تتوافق مع عقيدتنا ولا مع ثقافتنا الإسلامية .. لكن من أهم الاعتبارات الموجودة عند عامة وأغلب السلفيين لرفض الدخول في مثل هذه الأنشطة هو الجانب الاعتقادي⁴، أخطر ما في الموضوع هو أن هذا بناءً على دين الديمقراطية أو عقيدة الديمقراطية أن الشعب يكون مصدر السلطات .. أمر ثاني وهو: أن السياسة تعتبر لعبة، وليست لعبة بمعنى تهريج، لكن لعبة بالشون .. والسلفية بالذات إذا دفعت هذه الضريبة (ضريبة المشاركة في هذه اللعبة) فسوف تفقد أهم مقوماتها وأهم أسباب وزنها وثقلها واستقامتها على الشرع الشريف، وهذه الضريبة تمنها فادح.

⁴ كمنار حريدة حرس النور: معاهد الشعب أن نلتزم الشورى و سلك طريق الديمقراطية.

⁵ يعني ليس الاعتبار الشورى و تغير الواقع كما يقوله المفتونون

تفريغ تحكيم الشرع عن طريق الديمقراطية كفر لمحمد عبد المقصود

ما حكم الإسلام في الترشح لمجلس الشعب؟! هذا المجلس يتحاكم إلى شريعة الله عز وجل، ويجعل الدستور الذي وضعه حاكما على شريعة الله عز وجل، وأعضاء هذا المجلس جعلوا في دستورهم هذا جعلوا لأعضاء المجلس حقا في أن يوافقوا على تطبيق الشريعة أو أن يرفضوا تطبيق الشريعة، وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين. ولا تلتفتوا إلى الترهات التي يشوش بها مرجئة العصر على عقيدة أهل السنة والجماعة.

ولعلمكم قرأتم مرارا بيان اللجنة الدائمة، أنا أعلم أن العنبري قد أرسل رسالة إلى اللجنة الدائمة وهي رسالة مشوشة باطلة فاسدة وهذه الرسالة - يعني - ربما تعرضنا لها مستقبلا بإذن الله تعالى حتى يعني لا نضيع الأوقات،

فإذا كان المجلس على هذه الصفة لم يجوز لإنسان أن يرشح نفسه للدخول مثل هذه المجالس، وهو يقسم أن يحترم الدستور، يفعل هذا وقد نسي ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "أبغض الناس إلى الله ثلاثة ملحد في الحرم ومبتغ في الإسلام سنة جاهلية وطالب دم امرئ بغير حق ليهريق دمه". محل الشاهد قوله - عليه الصلاة والسلام -: "مبتغ في الإسلام سنة جاهلية، ومعلوم أن هذه الأحكام أحكام جاهلية وقد أمرنا الله عز وجل أن نتحاكم إلى شريعته، ونعي ودم ورويح من الجأ إلى حكم غير حكمه فقال: "أفحكم الجاهلية يغفون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون"، وفي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال في خطبة يوم عرفة: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ألا وإن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي هاتين موضوع"،

ولو أن الناس صوتوا في هذا المجلس لصالح تطبيق الشريعة فطبقت لأن المجلس وافق على ذلك ما كان هذا إسلاما أبدا لكن ينبغي أن تطبق الشريعة رغم أنف الرافضين لأنها حكم الله عز وجل. والذين يملكون تطبيقها الآن يملكون إلغائها في المستقبل،

فإذا طبقت الشريعة لأن الغالبية في المجلس وافقت على تطبيقها والدستور ينص على أن الحكم للغالبية معنى هذا أن يكون الدستور حاكما على شريعة الله عز وجل وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين....

حوار مع موقع "أول الإسلام" مع الشيخ عبد المنعم الشحات

١٩ ذو الحجة ١٤٣١ هـ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

- قال المقاطعون من الأحزاب والقوى السياسية: إنهم سيقاطعون، ومن قرروا المشاركة قالوا: إنهم سيشاركون... ما موقف السلفيين - وهم قوة كبيرة على أرض- من المشاركة الانتخابية؟
- الدعوة أعلنت موقفها من الانتخابات عن طريق بحث "السلفية ومناهج التغيير" الذي نشرته مجلة "صوت الدعوة" التي كانت تصدرها الدعوة في فترة سابقة، ويوجد شرح صوتي له على موقعنا لفضيلة الشيخ "ياسر برهامي" كما أن العديد من شيوخنا لهم محاضرات مستقلة عن هذا الأمر كمسألة: "الميادة للقرآن لا للبرلمان" لفضيلة الشيخ "محمد إسماعيل"، ويوجد من الكتب التي تعالج هذه القضية كتاب "الديمقراطية في أنموذج" لفضيلة الشيخ "سعيد عبد العظيم"، ويمكن إيجاز هذا الموقف في النقاط الآتية:
- نحن نرفض الديمقراطية ونرى أنها ليست هي الشورى الإسلامية، والشورى الإسلامية مفيدة بالوحي، فالمرجعية في الإسلام للوحي والشورى إنما تكون في كيفية تطبيقه.
وأما "الديمقراطية" فالمرجعية فيها للشعب لا لأي شيء آخر، وإضافة قيد: "عدم مخالفة الشريعة" للديمقراطية يجعلها شيء آخر ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام!
وقد أشار الأستاذ "وجدي غنيم"، وهو رمز إخواني معروف إلى هذا الفرق الدقيق بين الشورى والديمقراطية في مقطع صوتي له على موقعه على الإنترنت ضمن فروق أخرى كثيرة نتمنى أن تجد أذاها صاغية من محبيه.

ولكن يبني السؤال: هل يمكن استثمار الديمقراطية لتطبيق الشريعة؟

الإجابة الإجمالية: أنه يمكن إذا لم يكن في هذا إقرار بباطل، وطالما أن الشعار المرفوع: "لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية" إذن فلا نستطيع أن نسعى إلى تطبيق الشريعة من خلال الديمقراطية إلا بالإقرار بالديمقراطية من حيث المبدأ، بل وفي سنوات ماضية كان الإسلاميون في بلادنا على الأقل يضيفون إلى الديمقراطية قيد "عدم مخالفة الشريعة"، فانتبه العالميون لهذا وأجروا استجابات تفصيلية للإسلاميين حول عدد من القضايا، منها:

- حرية الإبداع والتي اضطر كثير من الإعلاميين إلى تقديم تنازلات وصلت إلى حد مطابقة الدكتور "عبد المنعم أبو الفتوح" "تجيب محفوظ" بإعادة نشر "أولاد حارتنا"؟ "وبالمناسبة الدكتور "عبد المنعم أبو الفتوح" رآه الشخصي مقاطعة الانتخابات عشرين عامًا على الأقل إلا أنه أعلن التزامه بالقرارات العامة للجماعة".

- ولاية الكافر وقد تنازل فيه البعض وتحفظ البعض الآخر.

- ولاية المرأة وقد حدثت فيها تنازلات كبيرة أدت إلى ترشيح الإسلاميين للنساء تحت ذريعة أن المجالس

النيابية ليست ولاية رغم أن المجالس النيابية لها دور رقابي على الحكومة؛ فكيف يقال: إنها ليست ولاية؟

ومحاولة الدول عن وصف الولاية إلى وصف الوكالة؛ لتمير ولاية المرأة والكافر لا يفيد، فكل الولايات

وكالات عامة من حيثية قيام صاحبها بواجبات كفائية، ولايات من حيثية السلطات الممنوحة لصاحبها.

إن الإقرار بهذه الأفكار وغيرها من أجل المرور إلى المجالس النيابية ارتكاب لمنكر لدفع منكر يقوم به الغير، وهو ما لا يجوز بغض النظر أيهما أشد؛ لأنه لا يجوز أن ارتكب منكرًا لكي أنهى غيره عن ارتكاب

منكر، ولو كان المنكر موضوع الإنكار أشد؛ فكيف إذا كان النكس؟ وكيف إذا كانت وسائل إنكار المنكر الشرعية متاحة واحتمالات الاستجابة التي تؤدي إلى زوال المنكر متساوية؟
وأهم من ذلك أن إخواننا الذين يرون المشاركة في الانتخابات يترجون موالاً غير مناسب للواقع، فيقولون: احتمال هذه المفساد من تطبيق الشريعة بينما نجد أنهم بعد عدد من التجارب نزلت مدقات طمرحاتهم إلى أن يكونوا جبهة معارضة قوية وفقط، ولا يخوضون الانتخابات إلا على ٣٠% فقط من المقاعد لا ينجحون كلهم بطبيعة الحال.

فهل نتحمل كل هذه المفساد الشرعية من أجل معارضة قوية لا تستطيع أن تحقق أي تقدم تشريعي كما استشهد الدكتور "عبد المنعم أبو الفتوح" على هذا بالتعديل الدستوري الذي رفضته جماعة الإخوان وغيرها والذي تم في ظل حصول الإخوان على ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب.
وغاية ما يمكن تحقيقه مصالح خدمية جزئية على حساب الدعوة والتربية، والأهم أنه يكون على حساب تنازلات شرعية لا يملك أحد حق تقديمها..... الخ

[/http://www.salafvoice.com](http://www.salafvoice.com)

موقع صوت السلف

برنامج حزب النور

يقع برنامج الحزب في ٤٣ صفحة، ويضم ٧ فصول وهي: الهوية والبرنامج السياسي، البرنامج الاقتصادي، المجال الاجتماعي، السياسة الخارجية، المجال الأمني، التعليم والبحث العلمي.

يركز الفصل الأول «الهوية»: على أن الهوية المصرية هي الإسلامية العربية بحكم عقيدة ودين الغالبية

العظمى من أهلها، واعتاداً على أن اللغة العربية هي لغة أهلها، وأن الأمة بجميع أطيافها أظهرت توافقاً شعبياً كبيراً، على اعتقاد الإسلام ديناً للدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولفت الفصل الأول إلى أن المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عبر عن ذلك بقوله: إن هذه الأسس تعتبر مبادئ فوق دستورية، لا بد أن ينص عليها أي دستور للبلاد.

وأكد الالتزام بالمرجعية العليا للشريعة الإسلامية، وتأمين الحرية الدينية للأقليات، وإثبات حقهم

في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور العقيدة والأحكام التي يوجد فيها اختلاف عن أحكام الشريعة الإسلامية، وأن غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فتحكمها القاعدة، التي تقرر أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم، وأن «الأزهر» يشكل ركناً أساسياً وعاملاً مهماً في تشكيل الفكر والوعي العام للأمة، بهالة من تأثير كبير ليس في مصر وحدها، ولكن في كل بلاد العالم، وطالب باستقلال الأزهر عن الدولة، واستعادة أوقافه ومصادر تمويله «المستقلة»، وانتخاب شيخ الأزهر من خلال هيئة لكبار العلماء، يتم تشكيلها بنزاهة وشفافية.

وأكد الباب الثاني «البرنامج السياسي»: أن الإصلاح السياسي مطلب ضروري لجميع قطاعات

الشعب، ودعا إلى إقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، ورفض النموذج «التيوقراطي»، الذي يدعو لدولة تدعى الحق الإلهي في الحكم، والنموذج اللاديني، الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها، وضرورة مراعاة استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية، وأن يكون الشعب مصدر جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وله الأحقية في تقرير الأسس والمبادئ، التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة.

وشدد على ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، من خلال ممارسة الشعب حقه في حرية تكوين

أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها في ضوء الالتزام بالدستور، وثوابت الأمة، والتداول

السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة مباشرة ونزيهة، وحرية الشعب في اختيار نوابه ووزرائه، ومراقبة الحكومة

ومحاسبتها، وعزلها إذا ثبت انحرافها.

الألباني والانتخابات

قال محدث العصر الإمام الألباني رحمه الله: إن المشاركة في الانتخابات هو ركون إلى الدين ظموا في شريط "خطر الدخول في الانتخابات و البرلمانات

الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني

ما حكم الانتخابات؟

فأجاب رحمه الله: لا يوجد في الإسلام انتخابات إنما يوجد شورى.

سلسلة الهدى والنور شريط 338

لماذا لا تجوز الانتخابات وكيف الوصول إلى إقامة الدولة الإسلامية؟

فأجاب رحمه الله: هذا بحث طويل نقول بإيجاز الانتخابات طريقة أوربية شركية وثنية لأنها قائمة علي خلاف

المنهج الإسلامي في كثيراً من الأمور .

سلسلة الهدى والنور شريط 338 شريط رقم 339

جاء في شريط مسجل من ((سلسلة الهدى والنور)) رقم (1/352) أن سائلاً قال للشيخ الألباني: سمعنا أنك

قلت - يا شيخ! - يجوز (أي دخول البرلمانات) ولكن بشروط!؟

قال الشيخ: " لا! ما يجوز! هذه الشروط - إذا كانت - تكون نظرية وغير عملية، فهل أنت تذكر ما هي

الشروط التي بلغت عتني؟. "

قال: الشرط الأول: أن يحافظ الإنسان على نفسه.

قال الشيخ: " وهل يمكن هذا؟. " !

قال: ما جرّبت!

قال الشيخ: " إن شاء الله ما تجرّب! هذه الشروط لا يمكن تحقيقها.

فتوى مجدد العصر، محدث الزمان، بركة الأيام
العلامة الإمام، المحدث الهمام محمد فاضل الدين الألباني

س: ما الحكم الشرعي في الانتخابات التشريعية (البرلمان) التي تسعى من خلالها إلى إقامة الدولة الإسلامية، وإقامة الخلافة الراشدة؟

إجابة الإمام الألباني - رحمه الله -

"إن أسعد ما يكون المسلمون في بلادهم يوم ترفع راية (لا إله إلا الله) وأن يكون الحكم فيها بما أنزل الله، وإن لما لا شك فيه أن على المسلمين جميعاً - كل حسب استطاعته - أن يسعوا إلى إقامة الدولة المسلمة التي تُحكم بكتاب الله وسنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلى منهج السلف الصالح، ومن المقطوع به عند كل باحث مسلم أن ذلك لا يمكن (أ) أن يتحقق إلا بـ (العلم النافع والعمل الصالح)، وأول ذلك أن يقوم جماعة من العلماء بأمرين هامين جداً:

- الأول: تقديم العلم النافع إلى من حولهم من المسلمين، ولا سبيل إلى ذلك إلا أن يقوموا بتصفية العلم الذي توارثوه مما دخل فيه من الشوكيات والوثنيات، حتى صار أكثرهم لا يعرفون معنى قولهم: "لا إله إلا الله"، وأن هذه الكلمة الطيبة تستلزم توحيد الله في عبادته تعالى وحده لا شريك له، فلا يستغاث إلا به، ولا يذبح ولا ينذر إلا له، وأن لا يعبدوه - تعالى - إلا بما شرع الله على لسان رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -، وأن هذا من مستلزمات قولهم: "محمد رسول الله" وهذا يقتضيهم أن يُصَفِّقوا كتب الفقه مما فيها من الآراء والاجتهادات المخالفة للسنن الصحيحة، حتى تكون عبادتهم مقبولة، وذلك يستلزم تصفية السنة مما دخل فيها على مر الأيام من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كما يستلزم ذلك تصفية السلوك من الانحرافات الموجودة في الطرق الصوفية، والغلو في العبادة والزهد، إلى غير ذلك من الأمور التي تنافي العلم النافع.

- الآخر: أن يربوا أنفسهم وذريعتهم ومن حولهم من المسلمين على هذا العلم النافع، ويؤمنوا بكون علمهم نافعاً، وعملهم صالحاً، كما قال تعالى: {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً} [الكهف: 111].

وحينئذ إذا قامت جماعة من المسلمين على هذه التصفية والتربية الشرعية، فسوف لا تجد فيهم من يختلط عليه (الوسيلة الشرعية) بالـ (الوسيلة الشوكية)، لأنهم يعلمون أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قد جاء بشريعة كاملة بـ (مقاصدها)، و(وسائلها)، ومن مقاصدها مثلاً: النهي عن التشبه بالكفار وتبني وسائلهم، ونظمهم التي تتناسب مع تقاليدهم وعاداتهم، ومنها اختيار

الحكام والنواب بطريقة الانتخاب، فإن هذه الدولة قد أسست بدمع كفسرهم

وجهلهم الذي لا يفرق بين الإيمان والكفر.

ولا بين الصالح والطالح، ولا بين الذكر والأنثى، أوزينا يقول: {أفنجعل المسلمين كالمجرمين (35) ما لكم كيف تحكمون} [القول: 35, 36]، ويقول: {وليس الذكر كالأنثى} [آل عمران: 36].

وكذلك يعلمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - إنما بدأ بإقامة الدولة المسلمة بالدعوة إلى التوحيد، والتحذير من عبادة الطواغيت، وتربية من يستجيب لدعوته على الأحكام الشرعية، حتى صاروا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، كما جاء في الحديث الصحيح، ولم يكن فيهم من يصر على ارتكاب الموبقات والربا والزنا والسرقات إلا ما ندر.

فمن كان يريد أن يقيم الدولة المسلمة - حقاً - عليه! (أن لا يكتل الناس)! ولا يجمعهم على ما بينهم من خلاف فكري وتربوي، (كما هو شأن الأحزاب الإسلامية)! المعروفة اليوم.

بل لابد من توحيد أفكارهم ومفاهيمهم على الأصول الإسلامية الصحيحة: الكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح كما تقدم {ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله} [الروم: 4]

فمن أعرض عن هذا المنهج في إقامة الدولة المسلمة وسلك سبيل الكفار في إقامة دولتهم، فإنما هو "كالمستجير بالرمضاء من النار"، وحسبه خطأ - إن لم أقل (إنما) - أنه (خالف)! هديه - صلى الله عليه وآله وسلم - ولم يتخذ أسوة، والله عز وجل يقول: {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً} [الأحزاب: 21] "أحد من (مدارك النظر) للشيخ الرمضاني

بيان نتائج لقاء

التنسيق الفريق / سياسي عتار

رئيس أركان حزب القوات المسلحة

نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

عبد من رؤساء الأحزاب يوم ٢٠١١/١٠/١

التنسيق الفريق / سياسي عتار
الأعلى للقوات المسلحة مع عدد من رؤساء الأحزاب السياسية بحضور عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تناول اللقاء العديد من القضايا السياسية المطروحة حالياً والخاصة بالجدول الزمني للفترة الانتقالية وقانون الانتخابات وقانون الطوارئ وقانون العدل السياسي والحالة الأمنية وتبادل أطراف الحوار وجهات النظر في جزء من الصراحة والشفافية في العديد من الموضوعات.

وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على الآتي:

١. يتم إنشاء مجلس الشورى المنتخب في النصف الثاني من شهر يناير ٢٠١٢ بعد إعلان نتيجة الانتخابات لمراسلة مهامة، ويتم انعقاد مجلس الشورى بعد إعلان نتيجة الانتخابات يوم ٢٤ مارس من نفس العام ويتم الدعوة لعقد الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في الأسبوع الأخير من شهر مارس أو الأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠١٢، ويتم خلاله اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المكلفة بإعداد مشروع الدستور الجديد للبلاد طبقاً لما يقضيه ميثاق الشرف الذي يبرمته التوافق عليه من الأحزاب والقوى السياسية ويتم الإعلان عن بدء فتح باب الترشح لإنتخاب رئيس الجمهورية في اليوم التالي لإعلان نتيجة الانتخابات على الدستور بالإيجاب.
٢. الموافقة على تعديل المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب والشورى بما يسمح للأحزاب والمستقلين بالترشح على المقاعد الفرعية.
٣. دراسة إلغاء العمل بحالة الطوارئ إلا في بعض الجرائم مع دراسة إصدار تشريع بحرمات بعض قيادات الحزب الوطني المنحل من مباشرة الحقوق السياسية.
٤. عدم إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري إلا في الجرائم المنصوص عليها عليها بقانون القضاء العسكري.
٥. إصدار مرسوم بقانون لتأليب النقابات على الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية.
٦. التزام الأحزاب بأهمية القانون في تحقيق وتنفيذ الإجراءات الأمنية ومقاومة أي عمل aimed تؤثر على إفسادها بكل شرف وأمانة.

٧. الخرج، نقطة المنظمات المدنية، الوطنية والوطنية للاستشارة واستشارة المنظمات، حيثما
لما تقرر في اللجنة التشريعية، لا سيما في اللجنة التشريعية

٨. التلقى، جميع رؤساء الأحزاب المذكورين برغم رغبة المدنيين الدستورية وقانون الانتخاب
الجمعية التأسيسية بوضع طليعة رؤساء الأحزاب والأحزاب، ولا سيما في اللجنة التشريعية
بمستوى المجلس، ولا سيما في اللجنة التشريعية، ولا سيما في اللجنة التشريعية، ولا سيما في اللجنة التشريعية
وأعداد مشروع دستور جديد للبلاد

إن رؤساء الأحزاب المذكورين على هذا البيان يشيرون بتأييدهم الكامل للمجلس
الأعلى للقوات المسلحة وبغضهم كل التغيير للبلاد الذي يلوذ به من أجل حماية الثورة
والعمل على انتقال السلطة إلى الشعب

| الترتيب | الحزب | الاسم |
|---------|-----------------------------|--------------------------|
| ١ | الوفد الجديد | الدكتور / السيد البدوي |
| ٢ | حزب الحرية والعدالة | الدكتور / محمد مرسى |
| ٣ | حزب الجبهة | السيد / السيد كامل |
| ٤ | حزب الإصلاح والتنمية | السيد / محمد فوزي |
| ٥ | حزب مصر المتحررة | السيد / رامي لبح |
| ٦ | حزب مصر الحديثة | الدكتور / محمد أبو الفتح |
| ٧ | حزب التور | الدكتور / نبيل دعبس |
| ٨ | حزب الكرامة | السيد / عماد عبد الفتاح |
| ٩ | الحزب العربي الديمقراطي | المهندس / محمد سليم |
| ١٠ | حزب الترقى | الدكتور محمد أبو العلا |
| ١١ | حزب العدل | السيد / مرسى محمدي |
| ١٢ | المصريين الأحرار | الدكتور / مصطفى النجار |
| ١٣ | الحزب العربي للعدل والعدالة | الدكتور / أحمد سعيد |
| | | المهندس / علي فريخ |

سبحان الله

أقاموا الدنيا ولم يقعدوها من أجل رفض وثيقة المبادئ الدستورية -
زعموا - واستخفوا شباب الأمة المخدوعين وأخرجوهم إلى الميدان في
7/29 وأنفقت أموالاً وتعاليت أصوات ثم هاهم يوقعون و يقبلون بوثيقة
على السلمي والمبادئ الدستورية . ولا عزاء للمخلفين من شباب الأمة
المساكين.

تأييد كامل للمجلس العسكري !

و السؤال : هل المجلس العسكري يحكم بما أنزل الله أم لا ؟
فهو أصبح الحكم بغير ما أنزل الله كفر دون كفر ؟ أم أنكم أيدتم الكفر
الأكبر - في اعتقادكم - تأييدا كاملا غير منقوص على قاعدة " اللي تغلب
به ألعب به " التي تسمونها الآن زورا و بهتاناً " المصالح و المفايد " ؟

هناك حدة أمور:

* أولاً : الجماعة والحزب وأعلى مرجعية عندهم رفضوا هذا الأمر ، و السؤال لماذا رفضوا التوقيع ؟
أكيد لأنه أمر سوء ، فلا يأتي حزبي متعصب ليقول ليس في الأمر شيء .
فيكون بذلك ملكي أكثر من الملك .

* ثانياً : الجماعة والهيئة العليا للحزب يساويان بين مبادئ حاكمة أو مبادئ فوق دستورية أو وثيقة شرف
جاء في بيان الحزب : " ينبه الحزب أيضاً على أن قراره من البداية هو عدم وضع أية قيود لعمل
اللجنة التأسيسية التي سيتم تشكيلها لوضع الدستور الدائم للبلاد تحت أي مسمى مثل (مبادئ حاكمة)
أو (مبادئ فوق دستورية) أو (وثيقة شرف) يلتزم الجميع بها ."
جاء في بيان الجماعة :

رفض فكرة (المبادئ فوق الدستورية) أو (المبادئ الحاكمة) أو وضع أية قيود على الهيئة التأسيسية
التي ستشكل من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أو (وثيقة شرف لمبادئ الدستور)
يلتزم بها الجميع . "

* ثالثاً : رفض الجماعة والحزب جاء في بيانين ، فما قيمة البيانات ، والشجب والاستنكار ، وهل لهذه
البيانات أي قيمة قانونية ، وأي تأثير لها ، اللهم إلا في المخدوعين من شباب الأمة المساكين ، فهم
من وجهت لهم هذه البيانات .

* رابعاً : رئيس الحزب لم يدعي للتوقيع باعتبار شخصه ولكن بصفته التي هي كونه رئيس الحزب و
لذلك وضع قبل اسمه اسم الحزب .
ولا يقول أقل إنسان عنده معرفه بالسياسة أنه هو مسئول فقط عن توقيعه !!!

* خامساً : إن الجماعة مسئولة عن تصرف عماد عبدالغفور ، فهم من اختاروه ونصبوه وهم من
يقودون الحزب ويختارون قياداته .
فإذا لم يحسن أي فرد الاختيار يكون مسئول بصفه مباشرة عنه وهذا في أي عمل جماعي أو حتى فردي .

* سادساً : كيف لا تكون قضية محورية مثل هذه واضحة في ذهن رئيس الحزب !!!
فإن صح أنه يتصرف من (دماغه) فهذا يدل على التخبط والعشوائية ويؤكد انتقادات المنتقدين ، أن
الامر في حاجة إلى إعادة ترتيب .
نحن لا نتكلم عن فريق كرة في مركز شباب إمبابه ، نحن نتكلم عن مصير بلد .

* سابعاً : يقول جاهل هذه المبادئ غير معلومة بعد ، فلما الإنكار ؟

نقول : هذه المبادئ معلومة لكل من له صلة بالسياسة ، وإن لم تكن معلومة فالمصيبة أكبر فهذا
بمثابة التوقيع على بياض . ثم إنكم جيشتم الجيوش في 7/29 و خرجتم إلى الميادين تنكرون ماذا ؟
"أيضا كانت مبادئ غير معلومة !!! "

* ثامناً : بعد هذا كله و قبله ، لا يزال توقيع رئيس الحزب ساريا وملزما .



أبرأ إلى الله مما فعله هؤلاء

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد،

فكأنني بأبي بن النضر -رضي الله عنه- يوم أحد وهو يتبرأ مما جاء به المشركون ومما فعله إخوانه وكان قد انكشف الصحابة الكرام -رضي الله عنهم- وتحول النصر إلى هزيمة وكسرت رباعية النبي -صلى الله عليه وسلم- وأغمي عليه وصاح الشيطان أن محمدا -صلى الله عليه وسلم- قد مات وما كان قد مات -صلوات الله وسلامه عليه- ولما سمع أنس بذلك قال: «علام الحياة بعد؟! قوموا فموتوا على مثل ما مات عليه»، ثم قال: «وا! لريح الجنة إنني لأجد ريح الجنة من دون أحد»، ودخل يُقاتل فقتل وما عرفته إلا أخته بطرف بنته، وفيه وفي أمثاله نزل قوله -تعالى-: (بين المؤمنين رجال صدفوا ما عاهدوا الله عليه فبئس ما قضى نحبهم وبئس ما ينظر وما بذلوا تبذلا) [الأحزاب: 23].

وأنا بدوري أتبرأ إلى الله من توقيع بعض إخواننا في الحزب والدعوة على وثيقة الأزهر، وعلى وثائق الائتلاف الحزبية، ليس فقط لما تتضمنه من مخالفات شرعية ولكن أيضا لجرأة الموقعين -من حيث المبدأ- على مسائل لو عرضت على غير نجس لها أهل بدر، فأين الاستشارة والاستشارة والرجوع لأهل العلم.

وقد يترتب على التوقيع ترويج دعوة بأكملها في التراب، وتلويث سمعة الآخرين ووضعهم في مواطن التهم والريب والشكوك بجرة قلم تأتي من إنسان مهما كانت قدراته وإمكاناته فلا يستطيع تقدير التبعات، وتحمل النتائج، ووزن المصالح والمفاسد، والإحاطة بالامر من جميع جوانبه، وخصوصا مع الدخول في محيط السياسة، والاحتكاك بتيارات السياسيين.

خرجت من المسجد من بعد صلاة الظهر (الخميس 18 رمضان) فاعترضني لواء مهندس صديق، وقال لي بابتسامة لها مغزاه: «وقعتم على وثيقة الأزهر؟!»، وذكر لي أن الخبر منشور في الأهرام.

ورغم الاعتراض على بعض بنود الوثيقة من الموقعين إلا أن التوقيع بالموافقة في الجملة هو الذي ستركز عليه وسائل الإعلام، ويعلق بأذهان البشر، وتترتب عليه النتائج اليوم وغدا.

وهذا ذكرته لأحد الموقعين عندما قال لي: «اعترضنا على بعض النقاط»، وكنت قد حضرت قبلها في مجلس الوزراء مع الدكتور علي العسلي، وبعدها مع بعض رؤساء الأحزاب والسياسيين، وتم الكلام في المبادئ الحاكمة، والفوق دستورية، والتوافقات الشعبية.

وقلت: «نرفض ذلك كله من حيث المبدأ لأن ذلك بمثابة التفاف وافتئات وتخوف من أن يأتي مجلس الشعب بإسلاميين يضعون دستوراً ينبثق من الكتاب والسنة، وأن الأمة تريد العودة لدينها، وقد ظهر ذلك في الاستفتاء والمليونيات».

قلت لهم: «سيكون تمثيل مجلس الشعب أصدق من تمثيلكم وإلا فأنتم تعبرون عن من؟! وأنكم لو تصدر شيوعي أو ليبرالي فلن تعترضوا عليه وإذا اقترب إسلامي (باصطلاحكم) فستقيمون الدنيا ولا تقعدونها!! وأن الديمقراطية التي تتنادون بها أشبه بصنم العجوة الذي كان يصنعه المشرك فإذا جاع أكله».

قالوا: «هذه ترافقات والله، حتى الاعتراض وفي ليست إلا ضيقة بل استشرشادية».

وانبرى البعض قائلًا: «بأنه سبق للأعزاب (بما فيها الإسلامية) قد وقعت وانظر في الوثيقة فاحذف منها ما بدا لك».

فقلت لهم: «أنا أتكلم من حيث المبدأ».

وأراد بعضنا أن يناقش حتى يتم التوقيع، فقلت لهم: «لن نوقع فوراً ناس، لن نبرم الأمر دونهم، والوثيقة تستدعي أخذ فرصة لمناقشتها؛ ولأن المجتمعين أخذوا فرصتهم في المناقشة فأعطونا فرصة للغد»، وانتهت الجلسة.

لقد صارت التوقيعات أشبه بفخوخ وتوريطات، والبعض يجتره الخجل، ومع صغر سنه، وقلة خبرته يبدر ويسارع بالتوقيع، وربما لم يفوض في ذلك، وحتى لو فوضه غيره فما المانع من الحيلة وطلب السلامة، ومراجعة ذوي الرأي، وأصحاب الشأن، وكان عمر - رضي الله عنه - يقول: «الروية في كل أمر خير إلا ما كان من أمور الآخرة».

لقد تبرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - مما فعل خالد بن الوليد - رضي الله عنه - وذلك لما قتل رجلاً دون وجه حق، ولم تكن براءة من خالد؛ إذ لا يجوز البراءة من مسلم، وإنما البراءة تكون من الفعل المخالف.

ولما سمع النبي - صلى الله عليه وسلم - الخطيب على المنبر يقول: (من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يخصم فقد غوى). فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: بشن الخطيب أنت. قل: ومن يخص الله ورسوله [وإياه مسلم]، إذ الضمير يفيد مساواة المشتركين في الحكم (أي مساواة النبي - صلى الله عليه وسلم - بالله - جل وعلا) وهذا لا يقبله رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

ومقام الخطبة مقام توضيح وبيان لا يحتمل الإيهام، لا نحتمل من يضيع مفهوم الولاء والبراء، ولا من يضعف أمام المطالبين بتطبيق الديمقراطية والدولة المدنية وحرية العقيدة وإقامة دور العبادة، مع مراعاتنا لقواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقدير معاني الاستطاعة والعجز، والمصلحة والمفسدة، إلا أن كواهلنا لا نحتمل أوزار الآخرين، وفتنة الخلق الذين أحسنوا الظن بنا، تكفيننا أوزارنا وذنوبنا، ونسأل الله - تعالى - أن يتوب علينا جميعاً.

شيخ الإسلام حبيب إلى أنفسنا، والحق أحب إلينا منه، ومع وافر احترامنا لإخواننا، وكامل تقديرنا لبيدنا، إلا أننا نرجو أن نكون ممن رائدهم الحق، فلا محاورة ولا مجاملة على حسابه، وبهذا جرت السنن والسير، فالحق مقبول من كل من جاء به، والباطل مردود على صاحبه كأنه من كان، وعلى الحق نور، والحق ما وافق الكتاب والسنة.

ليس في وسعنا أن نكيل بمكيالين، ولا أن نزيغ ونذلس، ولا أن نخل حراماً، ولا أن نحرّم حلالاً، ولا أن نبيع ديننا بثمن بؤس، ونكون أشبه بقطاع الطريق إلى الله، وقديماً قالوا: «ما غصى الله (لا بالتأويل)».

لا يليق بنا أن نخون الأمانة، ولا أن نقف في مواطن التهم والريب والشكوك، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (رسلكم إنما هي صفة بنت حبي) - يعني زوجته -، لما رأى الرجلين يسرعان الخطي؛ وذلك لأن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم من العروق.

إن لزوم البيوت والبكاء على الخطيئة أجدد بنا من تهيم المفاهيم وإضاعة المعايير، وبطن الأرض خير للإنسان من ظهرها إن قال في القرآن براه، أو دخل في فتنة لا بدرى وجه الحق فيها.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، ولا تجعله ملتبساً علينا فنفضل، واجعلنا للمتقين إماماً.

وأخيراً ندعوانا أن الخمد لله رب العالمين.

إن بين يدي المصاحفة وسليمان عليه السلام

رمن الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن بين يدي الساعة سنين خداحة يصدق فيها الكاذب ،
عذب فيها الصادق ، ويؤتمن فيها الخائن ، ويخون فيها الأمين ، وينطق فيها الرويبضة " ، قيل : يا رسول الله :
وما الرويبضة ؟ ، قال : " المزوثة التي يتكلم في أمر العامة " رواه أحمد والبخاري

فقد خرج بعض الناس في هذه الأيام بالاستدلالات الخبيثة المظلمة يضلون المسلمين في أمور دينهم ويزعمون
جواز التنازل عن الأصول التي وقعوا فيها لما أقروا بالديمقراطية والتعددية الحزبية وغير ذلك! ويبررون ذلك
بالتبريرات الفاسدة، ومن هذه التبريرات زعمهم الفظيع بأن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد فعل مثل
ما فعلوا أولئك الضلال والعياذ بالله!

فيقول هؤلاء: إن احتمال هذه المفاسد هو من جنس احتمال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية أن يمحو "بسم
الله الرحمن الرحيم"، ويكتب: "باسمك اللهم"، وأن يمحو "محمد رسول الله" ويكتب: "محمد بن عبد الله"، وأن
يقبل أن يرد من جاءه مسلماً، ولا يرد المشركين من ذهب إليهم مرتداً! وأن ذلك لمصلحة عامة للدعوة!!! فلماذا
هذا الإنتقاد والتضليل ونحن نسير على نهج رسول الله؟

فلا ندري كيف فهموا ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم! فها هو أقوال العلماء الراشخين في
شرح هذه القصة وشتان بين فهم أهل العلم وفهم من تعالم وتخبط من الخريبيين!
فنعوذ بالله من من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن ومن دعائها!

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: قال العلماء وافقهم النبي صلى الله عليه وسلم في ترك كتابة بسم
الله الرحمن الرحيم وأنه كتب باسمك اللهم وكذا وافقهم في محمد بن عبد الله وترك كتابة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة
الحاصلة بالصلح مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور أما البسملة وباسمك اللهم فمعناهما واحد وكذا قوله محمد بن
عبد الله هو أيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع
بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك ولا في ترك وصفه أيضاً صلى الله عليه وسلم هنا بالرسالة ما ينفيها فلا مفسدة فيما
طلبوه وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب مالا يحل من تعظيم آلهتهم ونحو ذلك وأما شرط رد من جاء
منهم ومنع من ذهب إليهم فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله من ذهب منا إليهم
فأبعده الله ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً ثم كان كما قال صلى الله عليه وسلم فجعل الله للذين
جاءونا منهم وردهم إليهم فرجاً ومخرجاً والله الحمد وهذا من المعجزات.

فها هو قول العلماء وشتان بينهم وبين من تعالم من دعاة الأحزاب!

قال الخطابي: " وفي امتناع سهيل بن عمرو على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصدر كتاب الصلح ببسم الله
الرحمن الرحيم ومطالبتة إياه أن يكتب باسمك اللهم ومساعدة رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه على ذلك باب
من العلم فيما يجب من استعمال الرفق في الأمور ومدارة الناس فيما لا يلحق دين المسلم به ضرر ولا يطل معه
لله سبحانه حق ، وذلك إن معنى باسمك اللهم هو معنى بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان فيها زيادة ثناء . قال
النعويري اللهم بجمع نداء ودعاء كأنه يقول يا الله أم بنا خيراً أو أمنا بخير وما أشبه ذلك فحذف بعض الحروف

استعماله في كلامهم إرادة التخفيف واختصاراً للكلام ، وكذلك انه صلى في تركه أن يكتب محمد رسول الله ﷺ
بأمره على أن يكتب محمد بن عبد الله لأن انتسابه إلى أبيه عبد الله لا وفي نبوته ولا يسقط رسالته .

قال ابن الجوزي: " وفيما جرى من موافقتهم في كتب ما أرادوا تعليم للخلق حسن المداراة والتلطف ولا ينبغي أن
تخرج المداراة عن الشرع فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ما وافقهم إلا في جائز لأن قوله باسمك اللهم يتضمن
معنى بسم الله الرحمن الرحيم ونسبه إلى أبيه لا يخرج عن النبوة ."

فكيف يقارن بين رسول الله الذي وافقهم في الجائز وبين من وافق على الديمقراطية وحرية الأحزاب
و ترشيح النساء ؟! والله المستعان

قال القاضي عياض: " لا لبس في ترك وصفه بالنبوة نفياً لها عنه ، ولا في ترك بعض صفات الله تعالى نفياً لها
عنه ، وإنما الذي لا يجوز لو طالبوهم أن يكتب لهم ما لا يحل قوله واعتقاده للمسلمين ."

قال الشيخ عبد القادر شيبه: " إن من ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تجاوز عن بعض أصول الدين
أو فروعه في الحديبية من ذكر ذلك فهو كاذب مفترى تخشى عليه الردة وإن صلح الحديبية مثبت في كتب الحديث
النبوي الصحيحة الثابتة التي لا شك فيها ليس فيها أي في صلح الحديبية أي شيء وأي لفظ فيه التنازل عن أصول
الدين أو فروعه ."

سئل الشيخ الفوزان: " فضيلة الشيخ وفقكم الله عندنا رجل يدعي جواز التسامح و التنازل عن الواجبات الشرعية
بدعوى مراعاة المصالح و المفسد و يستدل على ذلك بترك المرأة الحائض للصلاة و الصيام مع أنهما ركنا
الإسلام و كذلك يستدل أيضا بترك النبي صلى الله عليه وسلم لكتابة (الرحمن الرحيم) و عدم كتابة (محمد
رسول الله) و كذلك ترك الوضوء على من لم يجده فما صحة هذه الاستدلالات ؟ "

الجواب : هذا استدلال باطل و إلحاد في كتاب الله و سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، هذا الرجل يجب أنه يتوب
إلى الله و يعلن توبته عن هذا الخوض في أحكام الله عز وجل بغير علم و غير بصيرة أو بالهوى ، لا يجوز له
الكلام هذا ! لو أخذ بقوله هذا لغير الدين كله
من قال أن المصلحة تقتضي هذا؟؟؟؟ إذا لا تُصلون لأن المصلحة تقتضي أنه ما تُصلون غلثان ما يغيرونكم
الكفار ، لا تدفعون الزكاة لأنه يُقال أن المسلمين فيهم محتاجون و فيهم فقراء ، ما يجوز هذا الأمر أبداً و هذا يجب
أنه يتوب إلى الله عز وجل و يرجع للحق و لصواب ! و يجب الإنكار عليه !.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يثبت المسلمين على دينهم رغم كيد الكائدين المضلين

اللهم إن أردت بالناس فتنة فاقبضنا إليك غير فائتين ولا مفتونين ولا خزايا ولا محزونين ولا مغيرين ولا مبديلين
يا رب العالمين ويا أرحم الراحمين ويا أكرم الأكرمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه
أجمعين

السؤال:

علمت أن كل حزب، ومنهم "حزب النور" يدخل الانتخابات عن طريق الفردي والقيامة، وكل قائمة تتكون على أربعة أسماء، ولا بد من وجود امرأة في كل قائمة؟ والسؤال: موافقة الحزب على ترشيح المرأة نحت الحزب، والحزب مرجعه إسلامية أو بالأحرى سلفية المنهج؛ ألا يتعارض هذا مع حرمة تولية المرأة للولايات العامة؟
وجزاكم الله خيراً وبارك فيكم، ونفع بكم.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛

فقد اختلف المعاصرون في توصيف المجالس النيابية: هل هي ولاية؛ فلا يجوز تولية المرأة؟ أم هي مجرد مشاورة؛ فلا مانع من وجود نساء فيها؟ فقد شاور النبي -صلى الله عليه وسلم- أم سلمة -رضي الله عنها- في الحديبية، وشاور عبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنه- الجميع في تولية عثمان أو علي -رضي الله عنهما- حتى النساء في البيوت، ولا دليل على المنع من ذلك. والصحيح عندنا أنها ولاية، بل هي أقرب إلى توصيف أهل الحل والعقد عند الفقهاء؛ لأن من حق هذه المجالس عزل الحاكم ونوابه ومساءلتهم، وفي بعضها تعيينهم؛ ولكن الواقع الحالي لا بد فيه من النظر إلى "خير الخيرين وشر الشرين"، وإعمال قاعدة: "مراعاة المصالح والمفاسد" بميزان الشريعة، فنحتل أدنى المنسدين لدفع أشدهما، ونجلب أعظم المصلحتين ولو فاتت أدناهما، فإله لا يحب الفساد، وقد قال شعيب -عليه السلام-: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) (هود:88).

ولو نظرت إلى مفسدة وجود امرأة مسلمة في قائمة حزبية -"قد تصل إليها نسبة النجاح وقد لا تصل، وهي إن وجدت في المجلس نصرت قضية الشريعة الإسلامية، ومنعت من سن ما يخالفها"-، وبين مفسدة ترك 65% من مقاعد المجلس النيابي للعلمانيين وأشباههم، أو لمن لا يتبنون خطاباً سياسياً يحقق طموحات القاعدة الفريضة من الإسلاميين -وان حسبوا على الإسلاميين-؛ مما قد يؤدي إلى صياغة دستور علماني أو ليبرالي سيكون قيئاً بلا شك على الدعوة إلى الله والعمل الإسلامي كله. ولكن هذه المرة باسم "الدستور والقانون"، وليس باسم "الدولة البوليسية"، لو نظرت إلى المقارنة بين المفسدتين؛ لوجدت مفسدة وجود امرأة مسلمة على القائمة لا يمكن أن تقارن بالمفاسد الكبرى المذكورة، وغيرها.

وإن احتمال هذه المفسدة هو من جنس احتمال النبي -صلى الله عليه وسلم- في الحديبية أن يحجر "بسم الله الرحمن الرحيم"، ويكتب: "باسمك اللهم"، وإن يحو "محمد رسول الله" ويكتب: "محمد بن عبد الله"، وأن يقبل أن يرأ من جاءه مسلماً، ولا يرد المشركين

من ذهب إليهم مرتداً؛ مع كونه ظلاً وجوراً لو جرد عن مصلحة إمضاء صلح الحديبية والفتح المبين الذي حصل به. واعتراضنا على من سبقونا في العمل السياسي قديماً في ظل النظام البائد -قطع الله عن المسلمين سنته- إنما كانت على تنازلات عقدية وعملية، مثل: قبول أدب الزندقة والإباحية، وقبول نتائج صناديق الاقتراع ولو جاءت بإلغاء الشريعة، والتصريح بعدم كفر اليهود والنصارى مثلاً؛ من أجل تحقيق مصلحة انتخابية.

وكان منها: "ممالة ترشيح المرأة"؛ لأن كل هذا لم يكن هناك ما يقابله من مصالح أو دفع مفاسد أعظم بميزان الشريعة، بل ولا يمكن أن يقابله؛ لأن مفسدة التصريح بخلاف التوحيد وأن الإسلام هو الدين الحق دون ما سواه، والقبول بأدب سب الله ورسله -وهو انعدام الأدب، بل سوءه- أعظم السوء لا تدانيها ولا تساويها مفسدة أخرى؛ لذا كان موقفنا من الموافقة على ترشيح النساء على قائمة حزب النور من باب "إعمال قاعدة المصالح والمفاسد"، وليس "تنازلاً عن ثوابتنا"، ولا "إعطاء للدنية في ديننا". والله المستعان.